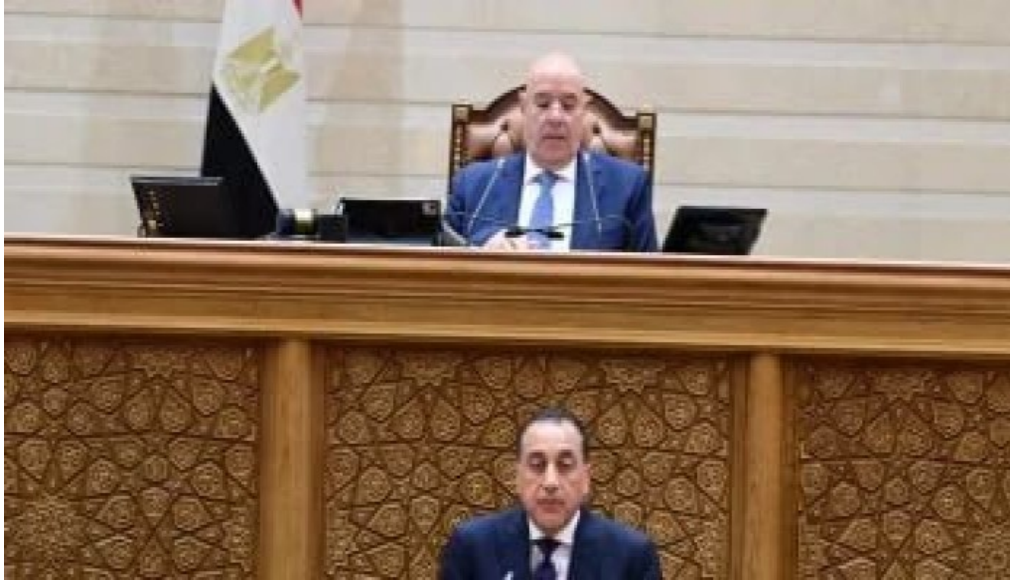


بيان مدبولي تحت القبة يكشف حجم الكارثة لا شجاعة المكاشفة من يحاسب السلطة على جرمها بحق الوطن؟



الأربعاء 22 أبريل 2026 06:30 م

جاء احتفاء نشأت الديهي ببيان مصطفى مدبولي أمام مجلس النواب بوصفه "الحقيقة المجردة" و"الواقعية الشديدة" كاشفًا لطريقة اشتغال الخطاب الرسمي في هذه المرحلة، إذ تحاول الحكومة تقديم ما راكمته من أزمات على أنه مصارحة متأخرة مع الناس، بينما تؤكد الوقائع أن الشارع دفع الثمن قبل أن يسمع الشرح. فالبيان الذي ألقاه رئيس الوزراء يوم 21 أبريل 2026 لم يهبط من فراغ، بل جاء بعد شهور من ضغوط الأسعار، وتراجع نشاط القطاع الخاص غير النفطي، واتساع أثر الحرب الإقليمية على فاتورة الطاقة والتجارة والتمويل. وعندما يصف إعلامي مقرب من السلطة هذا الخطاب بأنه بلا تجميل، فإن ذلك لا يثبت شجاعة الحكومة بقدر ما يثبت أن حجم الأزمة صار أكبر من قدرة الدعاية على ستره.

البيان الحكومي نفسه أكد أن انعقاد البرلمان يتم في ظل "تحديات إقليمية وعالمية بالغة الدقة" فرضت إجراءات عاجلة، بينما أعاد الديهي صياغة هذه الرسالة تلفزيونيًا باعتبارها قراءة واضحة لتأثير الحروب والظروف الإقليمية على الداخل المصري. لكن الفارق بين الروايتين أن الحكومة تتحدث من موقع السلطة التي اتخذت القرارات، فيما يتحدث الديهي من موقع المبرر الذي يطلب من المواطنين تقبل النتائج باعتبارها قدرًا لا نقاش حوله. وهنا يصبح وصف "المكاشفة" موضع مساءلة، لأن المصارحة الحقيقية لا تبدأ عند شرح الضرر بعد وقوعه فقط، بل تبدأ عند كشف مسؤولية السياسات التي عمقت هشاشة الاقتصاد وجعلته أكثر انكشافًا أمام كل صدمة خارجية.

الواقعية التي يتحدثون عنها بدأت بعد أن وصلت الأزمة إلى جيب المواطن

عرض مدبولي أمام النواب تضمن بالفعل حديثًا عن الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها، كما تضمن استعراض إجراءات حكومية قال إنها لمواجهة التداعيات، من بينها زيادات مرتقبة في الأجور ورفع الحد الأدنى إلى 8000 جنيه من يوليو، فضلًا عن إجراءات سابقة لخفض استهلاك الطاقة وإبطاء بعض المشروعات كثيفة الوقود. غير أن هذا التسلسل نفسه يفصح مازق الحكومة، لأن القرارات الاجتماعية جاءت لاحقة على موجة ضغط ممتدة، لا سابقة لها، ولأن السلطة لم تتحرك إلا بعدما أصبحت الكلفة السياسية والاجتماعية أكثر ظهورًا.

ثم إن الحكومة ربطت هذه الإجراءات بالحرب الإقليمية وارتفاع أسعار الطاقة، بينما أظهرت تقارير دولية أن مصر دخلت هذه الموجة وهي مثقلة أصلاً بديون خارجية مستحقة وفوائد والتزامات ضخمة في النصف الأول من 2026. فقد قدر البنك الدولي التزامات سداد الدين الخارجي وفوائده المستحقة في النصف الأول من 2026 بنحو 36.3 مليار دولار، وهو رقم يوضح أن الأزمة لم تبدأ مع الحرب، بل كانت قائمة قبلها ثم تفاقمت بعدها. لذلك فإن خطاب "الظرف الاستثنائي" يخفي جانبًا أساسيًا من الصورة، وهو أن السياسات السابقة جعلت أي صدمة خارجية تتحول سريعًا إلى عبء مباشر على المواطن.

وفي هذا السياق، قالت الدكتورة عالية المهدي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق بجامعة القاهرة، إن الاستهلاك الخاص هو المحرك الأول للطلب الكلي في مصر، كما حذرت في موضع آخر من أن جني ثمار أي إصلاح يظل مرهونًا بنمو مستدام واستثمار إنتاجي لا بالاستدانة التي لا تولد عائدًا دولاريًا مستدامًا. أهمية هذا الكلام أنه ينسف الرواية الحكومية التي تكتفي بإعلان أرقام كلية، بينما تترك السؤال الأهم بلا إجابة، وهو كيف يتحمل المستهلك زيادات متتالية ثم يُطلب منه تمويل دورة نمو لا يشعر بعائدها المباشر.

وبعد ذلك، يصبح حديث الديهي عن "الواقعية" وصفًا ناقصًا، لأن الواقعية الكاملة لا تكتفي بالاعتراف بوجود أزمة، بل تسمي أيضًا من صنع شروطها الداخلية. فحين تقول الحكومة إنها تواجه التداعيات، فإن الوقائع تشير إلى اقتصاد مكشوف على الخارج، وإلى ضغوط تمويلية واسعة، وإلى اعتماد مزمّن على المعالجات السعيرية بدل التوسيع الحقيقي للقاعدة الإنتاجية. لذلك فإن عرض الأزمة باعتبارها فقط نتاج الحروب الجارية يخفف المسؤولية السياسية عن قرارات محلية لعبت دورًا مباشرًا في تعميق المأزق.

لغة الأرقام في خطاب الحكومة لا تلغي أن الأرقام نفسها تدين السياسات

قال الديهي إن بيان مدبولي اعتمد على الأرقام والبيانات لا على الانطباعات الشخصية، واعتبر أن ذلك يمنح الخطاب صدقية أكبر لكن الأرقام لا تعمل تلقائيًا لصالح من يرددتها، لأن دلالتها السياسية تتوقف على ما تكشفه لا على طريقة تلاوتها فحين تشير بيانات وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال التي نقلتها رويترز إلى هبوط مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى 48.0 في مارس 2026، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2024، فإن الرقم هنا لا يبرهن على نجاح الإدارة الحكومية، بل يوثق تراجعًا جديدًا في نشاط القطاع الخاص غير النفطي تحت ضغط الكلفة وضعف الطلب

كذلك فإن أرقام الطاقة التي بررت بها الحكومة بعض إجراءاتها لا تبدو مريحة لمن يعيش آثارها فقد قالت رويترز في 18 مارس 2026 إن فاتورة واردات الطاقة في مصر تجاوزت الضعف، وإن تكلفة واردات الغاز الطبيعي وحدها قفزت من 560 مليون دولار إلى 1.65 مليار دولار شهريًا، مع استمرار اعتماد الدولة على الواردات بعد تراجع الإنتاج المحلي هذه الأرقام لا تشرح فقط سبب رفع الأسعار، بل تشرح أيضًا لماذا أصبح المجتمع يدفع ثمن غياب الاكتفاء والإنتاج الكافي وسياسات التأجيل المزمن للأزمة

ومن هنا تكتسب ملاحظة الدكتور وائل النحاس أهمية خاصة، إذ قال إن الحديث عن خفض أسعار الوقود محليًا لا يمكن فصله عن الإطار الأوسع لسياسة الدولة في إدارة الدعم منذ 2016 بالتوازي مع برنامج الإصلاح الاقتصادي ومعنى ذلك أن الحكومة لا تتحرك وفق تراجع أو صعود مؤقت في السوق العالمية فقط، بل ضمن مسار ثابت لتحميل المستهلك كلفة أكبر وعندما يوضع هذا التقدير بجوار بيان مدبولي، تظهر "لغة الأرقام" كأداة لتسويق المزيد من الأعباء لا كوسيلة لعرض الحقيقة كاملة

ثم إن الحكومة حين تستخدم الأرقام لتأكيد الشفافية، تتجاهل أرقامًا أخرى تضع خطابها في مأزق أشد فقد أظهر تقرير البنك الدولي أن التزامات السداد الخارجي في النصف الأول من 2026 ضخمة، كما أظهرت وثائق صندوق النقد الدولي في 2025 أن مسار الإصلاح لا يزال مرتبطًا بإصلاحات هيكلية متعثرة، بينما حملت مؤشرات الحساب الجاري السابقة أثر تراجع إيرادات قناة السويس بفعل التوترات في البحر الأحمر لذلك فإن عرض البيانات من دون وضعها في سياق أزمة هيكلية أوسع يحول الرقم إلى ستار، لا إلى أداة كشف

رسالة المسؤولية المشتركة تصطم بسؤال من يحاسب السلطة على ما جرى

في المقطع السياسي من الرواية، قال الديهي إن البيان حمل رسالة بشأن تحمل المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع، وإن مواجهة التحديات الاقتصادية تتطلب تعاونًا واسعًا بين المؤسسات والمواطنين كما أضاف أن الحكومة تتحرك وفق توجيهات القيادة السياسية الداعية إلى الشفافية مع الرأي العام لكن هذه الصياغة تنقل العبء من موقع القرار إلى عموم الناس، وتطلب من المجتمع أن يشارك في دفع الكلفة من دون أن يمتلك أدوات فعلية لمراجعة القرارات أو محاسبة من اتخذها وهنا يتحول خطاب المسؤولية المشتركة إلى توزيع منظم للأعباء لا إلى توزيع حقيقي للسلطة والرقابة

وفي هذا الإطار، يكتسب ما قاله الدكتور مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وزنًا كبيرًا فقد شدد في حوار منشور في 9 سبتمبر 2025 على أن تحسن أحوال المصريين هو المعيار الأصلي للحكم على أي برنامج إصلاحي، كما ربط الخروج الحقيقي من الاعتماد المتكرر على صندوق النقد بإصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني، وبآليات تقييم ومراجعة ومحاسبة ومساءلة إدخال هذا التصور في قراءة بيان مدبولي يكشف أن الشفافية التي تكتفي بالإعلان لا تكفي، ما دامت لا تصحبها مساءلة واضحة ومؤسسات قادرة على الفحص والاعتراض

وبسبب ذلك، يبدو احتفاء الديهي بالمصارحة الحكومية جزءًا من عملية أوسع لإعادة تسويق السلطة في لحظة ضيق اقتصادي، لا فتحًا فعليًا لملف المسؤولية فالبين الذي قُدم تحت القبة تحدث عن التحديات وألمح، بحسب الديهي، إلى احتمال اتخاذ قرارات أكثر حساسًا إذا تفاقمت الأزمات وهذه الإشارة لا يمكن فصلها عن سوابق قريبة شملت رفع أسعار الكهرباء على شرائح أعلى استهلاكًا وبعض الأنشطة التجارية، وإبطاء مشروعات حكومية، وخطوات تقشف طالت السوق بالفعل لذلك فإن التحذير من "السيناريوهات الأصعب" لا يصل إلى الناس باعتباره شريكًا محليًا، بل باعتباره تمهيدًا لجولة جديدة من الكلفة الاجتماعية

وأخيرًا، فإن جوهر المشكلة لا يكمن في أن رئيس الحكومة تحدث بالأرقام أو أن إعلاميًا مواليًا وصف ذلك بالواقعية، بل في أن الوقائع نفسها تضع السلطة أمام اتهام مباشر فالمواطن يسمع عن المكاشفة بعد أن يدفع، ويسمع عن الشراكة بعد أن يفرض عليه العبء، ويسمع عن الإصلاح بعد أن تتسع الفجوة بين الخطاب والنتيجة لذلك فإن بيان مدبولي، كما تلقفه نشأت الديهي، لا يقدم شهادة قوة للحكم، بل يوثق لحظة اعتراف متأخر بأن السياسات لم تعد قابلة للبيع بالكلام المعطمئن، وأن الأزمة أصبحت أوسع من قدرة الحكومة على تجميلها أو توزيع مسؤوليتها على الجميع